وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الخميس
التاريخ :	١٤-١-٢٠٢١

الأنباء
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

رئيس الوزراء قدّم استقالة الحكومة إلى صاحب السمو أمس.. ولا موعد دستورياً لقبولها: رأي دستوري معتبر إنما غير مقبول سياسياً

الحكومة الجديدة تلتئم 1 فبراير.. مبدئياً

مريم بندق

رفع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد استقالة الحكومة إلى صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، صباح أمس. وقالت مصادر مطلعة في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» إن اعلان التشكيل الجديد لن يتأخر مدة شهرين، مشيرة إلى ان العمل سيتم على ان تلتئم الحكومة الجديدة في 1 فبراير مبدئيا. هذا، وذكرت مصادر خاصة لـ «الأنباء» أنه بمجرد تقديم الاستقالة لصاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد والإعلان عن قبولها يسقط الاستجواب المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، ويمكن للحكومة حضور أو عدم حضور الجلسات البرلمانية.

وردا على سؤال حول ما نشر بأنه لا موعد دستوريا لقبول الاستقالة، أجابت المصادر: هذا رأي دستوري معتبر إنما غير مقبول سياسيا. وبشأن الحد الأقصى لعدد مرات استقالة الحكومة، ردت المصادر قائلة: لم ينص الدستور على حد أقصى لعدد مرات استقالة الحكومة. وحول تصريف العاجل من الأمور الذي تقوم به الحكومة بعد قبول الاستقالة، أجابت المصادر: تلقائيا بحكم الدستور تأخذ الحكومة صفة تصريف العاجل من الأمور بمجرد قبول الاستقالة وليس تقديمها حتى لا تبطل قراراتها بحكم المادة 103. وردا على دستورية عمل اللجان وتقديم الأسئلة البرلمانية، رأت المصادر انه لا غبار على ذلك، يستمر النواب في حضور اجتماعات اللجان وتقديم الأسئلة، ولا يعاد تقديم الأسئلة لوزراء الحكومة الجديدة فالأسئلة تقدم إلى وزير وليس اسم الوزير.

مشاهدة الفيديو

صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد مستقبلا سمو الشيخ صباح الخالد الذي رفع لسموه استقالة الحكومة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	١	١٦٠٦٦

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المشروع يتكون من مبنيين أحدهما 31 طابقاً للمحاكم والثاني لمواقف السيارات متعددة الأدوار

وزيرا «العدل» و«الأشغال» افتتحا مبنى مجمع محاكم حولي: يضم 52 قاعة محكمة بتكنولوجيا متطورة وصديقة للبيئة

- د.رنا الفارس: المبنى يتمتع بأنظمة تراعي ترشيد الاستهلاك والاعتماد على المصادر الطبيعية باستخدام الطاقة الشمسية
- د.نواف الياسين: دعم مرفق القضاء واستقلاليته و«تكويت» القضاء وفق جدول زمني يحافظ على توازنه

أسامة أبوالسعود

قام وزير العدل د.نواف الياسين ووزيرة الأشغال ووزيرة الدولة لشؤون البلدية د.رنا الفارس بافتتاح مبنى مجمع المحاكم في حولي صباح أمس، حيث اطلع الوزيران على جاهزية المشروع الذي نفذته وزارة الأشغال لصالح وزارة العدل.

وعبرت الوزيرة د.رنا الفارس عن فخرها بإنجاز هذا المشروع والذي تم تشييده على مساحة تبلغ 9000 متر مربع، بينما بلغت مساحة البناء على الموقع بالكامل 148,000 متر مربع.

وأوضحت الفارس ان مبنى مجمع المحاكم في حولي يتألف من مبنيين هما مجمع المحاكم والمكون من 31 طابقاً، علاوة على مبنى لمواقف السيارات متعددة الأدوار يسع نحو 1200 سيارة، مشيرة إلى أن مبنى مجمع المحاكم يتكون من 3 سراديب و28 طابقا فوق الأرض ويشتمل على 52 قاعة محكمة وكذلك مكاتب منفصلة تتسع لأكثر من 4330 موظفا.

وأضافت د.الفارس أن المبنى يضم مكونات متعددة منها مكتبة قانونية واستراحة للقضاة والمحامين ومقاه ومصليات وقاعات للمحاضرات وصالة للمناسبات الخاصة، وكذلك أماكن انتظار للمراجعين وغرف حجز للمدعى عليهم بالإضافة إلى جميع الخدمات الكهروميكانيكية التي تتطلبها تلك الاستخدامات.

وبينت أن أبرز ما يميز هذا المشروع الذي نفذ لصالح وزارة العدل، أنه مبنى ذكي متعدد الاستخدامات، يؤمن لمستخدميه مجموعة كبيرة من الخدمات القضائية والقاعات والمساحات المجهزة لتلبية كافة احتياجاتهم بسهولة ويسر، كما أنه يعد مبنى صديقا للبيئة وذلك لما يتمتع به من أنظمة تراعي ترشيد الاستهلاك والاعتماد على المصادر الطبيعية باستخدام الطاقة الشمسية، كما أن المبنى يحتوي على مبردات المياه لاستخدامها في التكييف.

من جانبه، وجه وزير العدل د.نواف الياسين الشكر إلى الوزيرة د.رنا الفارس وفريق وزارة «الأشغال» وجميع العاملين في تنفيذ هذا الصرح سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، مضيفا: «أنا سعيد اليوم لتسلم هذا المبنى التكنولوجي المتطور الراقي والمهم حتى للأجيال القادمة».

واعتبر الوزير الياسين ان مبنى مجمع المحاكم في حولي يأخذ في تصميمه الطابع الإسلامي، ومستوحى من شعار وزارة العدل، كما أنه يعد نقلة مميزة في مسيرة الوزارة، لكونه مبنى ذكيا وصديقا للبيئة ويتمتع بأحدث تقنيات العصر، وتم تجهيزه بأحدث الوسائل التكنولوجية لتقديم كافة خدمات التقاضي بأسرع وقت وبسهولة وتيسير على الجمهور من المواطنين والمقيمين.

وكشف الوزير د.الياسين ان المبنى الذي يحتوي 52 قاعة محكمة منها 40 محكمة كلية و12 محكمة استئناف قد تم فيه إدخال نظام متطور خاص بالقضاة، حيث يتم عرض المستندات المتعلقة بالقضايا عبر شاشات عرض، ولا تعرض أي مستندات إلا من خلال تلك الشاشات، كما أنه في حال وجود أي مستند حديث توجد كاميرات لتصوير تلك المستندات، ومن ثم يتم عرضها على الموجودين.

د.نواف الياسين ود.رنا الفارس خلال جولة في مبنى مجمع محاكم حولي (أحمد علي)

وسائل التكنولوجيا

في تصريحات للصحافيين، عقب الافتتاح أكد الوزير الياسين أن العنصر الوطني الموظف والمتعامل مع هذا المبنى هو الركيزة لأي تقدم وهذا ما يجب تطويره لأنه «الأهم من هذا المبنى بجميع مكوناته».

واستطرد قائلا: «أعتقد ان اتجاه وزارة العدل الواضح اليوم هو التكنولوجيا والتعامل من خلال وسائل التواصل والتقاضي الحديثة وإيجاد آليات تكنولوجية جديدة تسهل على المتقاضين والمتعاملين مع مرفق القضاء».

استقلال وتكويت القضاء

وأكد ان دور وزارة العدل هو دعم مرفق القضاء عبر التعاون مع وزارة الأشغال في تسلم هذا المبنى المتميز وأيضا إيجاد آليات تكنولوجية جديدة تساهم في تطوير العملية القضائية وخلق التشريعات المساندة لهذا المجال.

وشدد د.الياسين على أن وزارة العدل تمر بتحديات كبيرة بسبب وجود أحد أشكال عدم مواءمة العمل داخل المرافق.

وأضاف: «سنحاول جاهدين تطوير آليات العمل لدعم مرفق القضاء ودعم استقلاليته وتكويت القضاء بجدول زمني يحافظ على توازنه».

وأردف وزير العدل «كذلك نحن داعمون أساسيون لخلق أشكال جديدة من وسائل التقاضي بدأناها بالإعلان الإلكتروني ولدينا 5 مشاريع اخرى قادمة ـ ونحن في طور تحقيقها وفق الخطط الموضوعة باجتهاد كثير من أعضاء مرفق القضاء ـ سوف نصل لراحة المتقاضين والعدالة الناجزة وسرعة التقاضي والفصل في المنازعات القضائية».

التقاضي «عن بعد».. وسرية الملفات

في رده على سؤال لـ «الأنباء» عن ماهية المشاريع الجديدة التي بدأتها وزارة العدل، قال وزير العدل د.نواف الياسين «نحن نتحدث اليوم عن التقاضي «عن بعد»، ونقل المستندات تكنولوجيا وتحويلها إلى ملفات pdf ثم سهولة تخزينها والتعاطي معها وفوق ذلك كله المحافظة على سرية وخصوصية تلك الملفات لما تحتويه على إجراءات تقاضي خاصة يفرض علينا القانون حماية سريتها».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	١٠	١٦٠٦٦

الراي
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«محاكم حولي»... طابع إسلامي بتقنيات العصر

تفقد وزير العدل الدكتور نواف الياسين ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية الدكتورة رنا الفارس، صباح أمس، مبنى مجمع المحاكم في حولي، للاطلاع على جهوزية المبنى الذي نفذته «الأشغال» لصالح «العدل»، وجاء تصميمه وفق الطابع الإسلامي وجهز بأحدث تقنيات العصر.

وقالت الفارس «إن أبرز ما يميز المشروع، أنه مبنى صديقاً للبيئة، لما يتمتع به من أنظمة تراعي ترشيد الاستهلاك، والاعتماد على المصادر الطبيعية، باستخدام الطاقة الشمسية، كما أن المبنى يحتوي على مبردات المياه لاستخدامها في التكييف».

من جانبه، قال الياسين، إن مبنى مجمع المحاكم في حولي يأخذ في تصميمه الطابع الإسلامي.

وأشار إلى إدخال نظام متطور خاص بالقضاة، حيث يتم عرض المستندات المتعلقة بالقضايا عبر شاشات عرض، ولا تعرض أي مستندات إلا من خلال تلك الشاشات، كما أنه في حال وجود أي مستند حديث توجد كاميرات لتصوير تلك المستندات، وعرضها على الموجودين.

الياسين والفارس خلال تفقدهما المجمع

أرقام

- تم تشييد المجمع على مساحة 9 آلاف متر مربع، من مساحة البناء البالغة 148 ألف متر مربع.
- يتألف المجمع من مبنيين، هما مبنى المحاكم ومبنى مواقف السيارات.
- يتكون المبنى الأول من 31 طابقاً: 28 طابقاً فوق الأرض، و3 سراديب.
- يضم المجمع 52 قاعة محكمة: 40 محكمة كلية و12 محكمة استئناف.
- مكاتب منفصلة تتسع لأكثر من 4330 موظفاً.
- مبنى مواقف السيارات متعدد الأدوار، يتسع لنحو 1200 سيارة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	٢	١٥٠٦٥

الوسط

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

للاطلاع على جاهزية المشروع

وزيرا «الأشغال» و«العدل» يتفقدان مبنى مجمع المحاكم في «حولي»

◆ الفارس: المبنى يراعي ترشيد الاستهلاك والاعتماد على المصادر الطبيعية باستخدام الطاقة الشمسية

◆ الياسين: المبنى نقلة مميزة في مسيرة «العدل»

قام كل من وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون البلدية الدكتورة رنا الفارس، ووزير العدل الدكتور نواف الياسين، بتفقد إنجاز مبنى مجمع المحاكم في حولي للاطلاع على جاهزية المشروع الذي نفذته (الأشغال) لصالح (العدل).

وأعربت الوزيرة الفارس في بيان صحفي صادر عن (الأشغال) عن فخرها بإنجاز المشروع الذي تم تشييده على مساحة أرض تبلغ 9 آلاف متر مربع فيما تبلغ مساحة البناء على الموقع بالكامل 148 ألف متر مربع.

وقالت: إن أبرز ما يميز المشروع أنه مبنى ذكي متعدد الاستخدامات يؤمن لمستخدميه مجموعة كبيرة من الخدمات القضائية والقاعات والمساحات المجهزة لتلبية كل احتياجاتهم بسهولة ويسر.

وأضافت أن المشروع يتألف من مبنى مجمع المحاكم المكون من 31 طابقاً ومبنى لمواقف السيارات متعدد الأدوار يتسع لنحو 1200 سيارة.

وأوضحت أن المبنى يتكون من ثلاثة سراديب و28 طابقاً فوق الأرض ويشتمل على 52 قاعة محكمة إضافة إلى مكاتب منفصلة تتسع لأكثر من 4330 موظفاً.

وبينت أن المبنى يضم أيضاً مكتبة قانونية واستراحة للقضاة والمحامين ومقاه ومصليات وقاعات للمحاضرات وصالة للمناسبات الخاصة وأماكن انتظار للمراجعين وغرف حجز للمدعى عليهم، بالإضافة لجميع الخدمات الكهروميكانيكية التي تتطلبها تلك الاستخدامات.

وذكرت أن المبنى يعد صديق للبيئة لما يتمتع به من أنظمة تراعي ترشيد الاستهلاك والاعتماد على المصادر الطبيعية باستخدام الطاقة الشمسية، كما يحتوي على مبردات للمياه لاستخدامها في التكييف.

بدوره قال وزير العدل الدكتور نواف الياسين وفق البيان: إن مبنى مجمع المحاكم في حولي يأخذ في تصميمه الطابع الإسلامي ومستوحى من شعار وزارة العدل، كما أنه يعد نقلة مميزة في مسيرة الوزارة لكونه مبنى ذكي وصديقاً للبيئة ويتمتع بأحدث تقنيات العصر.

ولفت الياسين إلى أنه تم تجهيز المبنى بأحدث الوسائل التقنية لتقديم كل خدمات التقاضي بأسرع وقت وبسهولة وتيسير على الجمهور من المواطنين والمقيمين.

وذكر أن المبنى سيضم مسرحاً متعدد الأغراض لعقد الدورات القانونية والقضائية والفعاليات ذات الصلة.

وزيرا «الأشغال» و«العدل» خلال الجولة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	٣	٣٧١٥

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الموقع الإلكتروني للنيابة ينطلق الأحد... رسمياً

تدشن النيابة العامة رسمياً موقعها الإلكتروني الأحد المقبل الموافق 17 يناير الجاري، وذلك في إطار توجيهات النائب العام المستشار ضرار العسعوسي، بشأن السعي الدائم نحو ميكنة العمل بالنيابة العامة، وتعزيز التواصل بينها وبين غيرها من الجهات والمواطنين والمحامين.

ضرار العسعوسي

يذكر أن النائب العام كلف فريق عمل برئاسة وإشراف المحامي العام المستشار رجيب الرجيب، وعضوية وكيلي النائب العام محمد العلي ومنيرة الوقيان، بالتنسيق والتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات بوزارة العدل بإعداد هذا الموقع ومحتواه.

رجيب الرجيب

ويقدم الموقع في سبيل جهود النيابة العامة نحو التحول الرقمي، حزمة من الخدمات الإلكترونية، من بينها تلقي البلاغات والشكاوى والعرائض والتظلمات وتحصيل الكفالات والغرامات الإلكترونية، بما يكفل للجهات والمحامين والمواطنين تقديمها، دون حاجة إلى الحضور لمقر النيابة العامة، كما يأتي ذلك في إطار جهود الدولة نحو توفير الخدمات وتيسيرها للمتقاضين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	٦	١٥٠٦٥

القدس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة العامة تطلق موقعها الإلكتروني الأحد:

تقديم البلاغات «عن بعد» دون حضور

مبارك حبيب

تطلق النيابة العامة موقعها الإلكتروني الرسمي يوم الأحد المقبل، وذلك في إطار توجيهات النائب العام المستشار ضرار العسعوسي، بشأن السعي الدائم نحو ميكنة العمل بالنيابة العامة وتعزيز التواصل بينها وبين غيرها من الجهات والمواطنين والمحامين.

وكان النائب العام قد كلف فريق عمل برئاسة وإشراف المحامي العام المستشار رجيب الرجيب، وعضوية كل من وكلاء النيابة محمد العلي ومنيرة الوقيان، بالتنسيق والتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات بوزارة العدل لإعداد هذا الموقع ومحتواه.

ويقدم هذا الموقع في سبيل جهود النيابة العامة نحو التحول الرقمي حزمة من الخدمات الإلكترونية، من بينها تلقي البلاغات والشكاوى والعراض والتظلمات وتحصيل الكفالات والغرامات إلكترونيا، بما يكفل للجهات والمحامين والمواطنين تقديمها من دون حاجة إلى الحضور لمقر النيابة العامة، كما يأتي ذلك في إطار جهود الدولة نحو توفير الخدمات للمتقاضين.

الموقع أُعِد بإشراف الرجيب وعضوية العلي والوقيان.. وهدفه توفير الخدمات للمتقاضين

ضرار العسعوسي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	٤	١٦٩٩٨

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

في إطار توجيهات النائب العام لميكنة العمل

«النيابة» تدشن الأحد المقبل موقعها الإلكتروني الرسمي

أسامة أبو السعود

تعتزم النيابة العامة تدشين موقعها الإلكتروني الرسمي يوم الأحد الموافق 17 يناير 2021 وذلك في إطار توجيهات النائب العام المستشار ضرار العسعوسي بشأن السعي الدائم نحو ميكنة العمل بالنيابة العامة وتعزيز التواصل بينها وبين غيرها من الجهات والمواطنين والمحامين .

المستشار رجيب الرجيب

يذكر أن النائب العام كلف فريق عمل برئاسة وإشراف المحامي العام المستشار رجيب الرجيب وعضوية كل من محمد العلي ومنيرة الوقيان وكيلي النائب العام بالتنسيق والتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات بوزارة العدل إعداد هذا الموقع ومحتواه .

ويقدم هذا الموقع في سبيل جهود النيابة العامة نحو التحول الرقمي حزمة من الخدمات الإلكترونية من بينها تلقي البلاغات والشكاوى والعرائض والتظلمات وتحصيل الكفالات والغرامات إلكترونيا بما يكفل للجهات والمحامين والمواطنين تقديمها دون الحاجة إلى الحضور لمقر النيابة العامة، كما يأتي ذلك في إطار جهود الدولة نحو توفير الخدمات للمتقاضين .

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	١٠	١٦٠٦٦

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة العامة والأجهزة الأمنية تكثّف جهودها لمواجهة «غسل الأموال»

حصر المتهمين في مكتب «السيارات المعروف» .. تمهيداً للضبط والإحضار

■ الاستدلال على جميع المتورطين من شركات وأفراد في غسل الأموال

القبس - خاص

تتجه النيابة العامة إلى إصدار أوامر ضبط وإحضار، بحق المتهمين في قضية مكتب السيارات المعروف، الذي نشرت **القبس**، أمس، تفاصيل قيامه ببيع السيارات الفارهة بأسعار أقل بكثير من سعرها الحقيقي ومن ثم يسجل مبيعاته بأسعار السوق في الكويت.. ويغسل الأموال بالفارق.

وفي إطار تكثيف جهود النيابة العامة والأجهزة الأمنية لمواجهة قضايا غسل الأموال، وبعد انتقال النيابة العامة بفريقها وبرئاسة مدير نيابة الأموال إلى مكتب السيارات وضبط المستندات، قال مصدر مطلع لـ **القبس**: إنه بعد حصر المتهمين والاستدلال على جميع الشركات والأفراد المتورطين بهذه الجريمة، فإن النيابة ستصدر أوامر ضبط وإحضار بحق المتهمين.

ولفت المصدر إلى أن «القضايا السابقة التي وردت إلى النيابة العامة بتهم غسل الأموال لا يزال التحقيق فيها جارياً، لكنها بحاجة إلى ورود التقارير من الجهات المعاونة والتدقيق بأصغر المستندات والفواتير وأكبرها، للتوصل إلى جميع خيوط الجريمة».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	١	١٦٩٩٨

الراي
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الدهام لـ«الراي»: 97 في المئة نسبة التزام الخاضعين

24 ألف إقرار ذمة مالية في عهدة «نزاهة»

| كتب أحمد عبدالله |

في أحدث إحصاءات تقديم إقرارات الذمة المالية، كشفت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أنها بلغت 24 ألف إقرار، بما نسبته 97 في المئة من إجمالي الخاضعين، منذ بداية تطبيق قانون الهيئة.

وقالت مديرة إدارة تسلم إقرارات الذمة المالية ميثاء الدهام لـ«الراي»، أمس، «تقوم (نزاهة) بتقديم التسهيلات كافة واتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها رفع نسبة تقديم إقرارات الذمة المالية»، لافتة إلى أن «نسبة الـ3 في المئة الذين تخلفوا عن تقديم الإقرار، تشمل المعرضين للمخاطر الصحية وتم إرجاء تسلم إقراراتهم إلى المرحلة الخامسة من خطة عمل الحكومة لعودة الحياة التدريجية، وكذلك تشمل أشخاصاً متأخرين وقامت الهيئة باتخاذ جميع الإجراءات القانونية لحضّهم على تقديم الإقرار».

وأوضحت أن «من بين الـ 24 ألف إقرار التي تم تسلمها، كان هناك 14.500 إقرار أولي (الذي يقدّم عند بداية تولّي الصفة الوظيفية)، و7000 تحديث (الذي يقوم الشخص بتقديمه كل ثلاث سنوات)، أما عدد الإقرارات النهائية (من التاركين لمنصبهم) فبلغ 2500».

وبيّنت الدهام أن «وزارة العدل تربّعت على رأس الجهات التي تعد الأعلى تقديماً لإقرارات الذمة المالية، حيث بلغ العدد 6500 إقرار بحكم أن بها صفات وظيفية كثيرة»، فيما «حلّت وزارة الداخلية في المرتبة الثانية بنحو 3000 إقرار».

وعن الصفات الوظيفية الأكثر تقديماً لإقرارات الذمة المالية، قالت إن «مديري الإدارات هم الأعلى بإجمالي 6000 شخص مشمولين في هذه الفئة، يليهم أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات بعدد 1800 شخص، وهذا العدد يشمل من هم على رأس عملهم وأيضاً الذين تقدموا باستقالاتهم».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	١	١٥٠٦٥

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إضافة إلى إجراءات المحجوز عليها المزمع استصدار حكم بيعها في مزاد

تحرّك مصرفي لتغيير تسييل العقارات:

إصدار شهادة الأوصاف تزامناً مع تقييم الرهونات

| كتب رضا السناري |

أفادت مصادر ذات صلة لـ«الراي»، بأن البنوك تحضّر لتقديم طلب إلى الجهات القضائية المعنية، تقترح من خلاله الحصول على تسهيلات إجرائية، خاصة بإصدار شهادة أوصاف العقارات المرهونة لديها، أو المحجوز عليها، والمزمع استصدار حكم مرسى مزاد من دائرة البيوع بشأنها، بعد تعثر أصحابها عن سداد قروضهم.

وبيّنت المصادر أن الدورة الحالية للتعامل قضائياً مع دعاوى تسييل العقارات المرهونة أو المحجوزة، تبدأ برفع الدعوى، وبعد ذلك يتم العرض على إدارة الخبراء لتقييم الأصل، وبعد الموافقة تطلب المحكمة من «البلدية» شهادة أوصاف للعقار محل المزايدة، والتي تعد شرطاً للتسجيل، وهنا تبدأ إشكالية البنوك.

فترة معاناة

ووفقاً للإجراءات المتبعة، يستغرق متوسط إصدار شهادة الأوصاف من «البلدية» نحو 4 أشهر، في حين قد يطول الإجراء في بعض الحالات إلى 6 أشهر، يتم بدء عدّادها بعد أن يحيل الخبير المثمّن تقريره، الذي قد يستغرق أيضاً فترة مماثلة، ما يشكّل عبئاً زمنياً على البنك الدائن.

وبالطبع، يترتب على هذه الخطوات كلفة مالية إضافية على قيمة المديونية، خصوصاً إذا كانت الجهة التمويلية تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، حيث يتوقف تسجيلها لأي أرباح على المدين بمجرد انتهاء مدة عقد تمويله، ولو استغرق الخلاف معه سنوات إضافية.

ولفتت المصادر إلى أن البنوك تدرس الطلب من الجهات المعنية بأن يتزامن خط إصدار شهادة أوصاف العقارات المرهونة أو المحجوز عليها، مع إجراءات تقييم هذه العقارات لدى خبراء وزارة العدل، ما يؤدي إلى تقليص الدورة الزمنية الطويلة لذلك، منوهة إلى أن المقترح محل النقاش في هذا الخصوص يتضمن أيضاً بأن تقوم المحكمة بتولي طلب إصدار شهادة الأوصاف مباشرة من «البلدية»، وليس البنك الدائن، مع إلزام «البلدية» بتوقيت محدد لتقديم شهاداتها يسبق الجلسة المقررة لذلك.

كتاب المحكمة

وأشارت المصادر، إلى البنوك تسعى لتفادي الإشكالية الإجرائية في هذا الخصوص بأن تقدم شهادة الأوصاف من خلال إدارة كتاب المحكمة إلى «البلدية» منذ تاريخ تحويل الدعوى للخبراء لتقييم العقارات محل البيع، حتى يسير خط التقييم وإصدار الشهادة في توقيت واحد.

وذكرت المصادر أن الإجراءات المطلوبة لتحقق «البلدية» قبل إصدار شهادة الأوصاف للعقار المرهون تستغرق وقتاً طويلاً، ما يزيد من وجاهة مقترح البنوك أكثر بضم الإجراءات وتفعيلها في توقيت واحد.

وقالت المصادر «البنوك لا تطالب بمخالفة القانون، بل تؤكد على أهمية تطبيقه، واتباع كل الإجراءات التي تضمن سلامة البيانات المقدمة في شهادة الأوصاف، لكنها تسعى إلى اختصار الدورة الزمنية الطويلة لهذا الإجراء من خلال ضم انطلاق إجراء تسييل العقارات قضائياً، بأن تعمل في وقت واحد، وبذلك يمكن ضمان صدور التقارير النهائية معاً».

تسريع الإصدار

وذكرت أن هناك اعتباراً آخر يزيد وجاهة طلب البنوك بتسريع إصدار شهادة أوصاف العقارات المرهونة، وهو أن البيانات المقدمة في الشهادة بشكل أسرع تقود لوضع صورة أوضح عن العقار المسيّل أمام المزايدين، ومن ثم تقديره وفقاً لقيمته الحقيقية، وليس بناءً على تكهنات، سواء إيجابية أو سلبية، مؤكدة أن توافر مثل هذه البيانات في وقت مبكر يساعد متخذ القرار على بناء رأيه، وما إذا كان سيشارك أصلاً في المزايدة على العقار المقدم أم لا.

وإلى ذلك، نوهت المصادر إلى أن البنوك تدرس حالياً الصيغة التي يجب تقديمها في هذا الخصوص من الناحية القانونية، مؤكدة أن التسريع بشهادة أوصاف العقارات المرهونة سيقدم فائدة مزدوجة، حيث يوفر من ناحية جهد ووقت البنوك الدائنة، ومن ناحية ثانية يزيد من شفافية العقار محل المزايدة أمام المزايدين بوقت كاف، ومن ثم تكون الأسعار المقدمة في المزاد واقعية، ولا تخالف حقيقة سعر الأصل الذي يجري تسييله.

صورة أرشيفية لأحد المزادات (تصوير نايف العقلة)

> الشهادة تستغرق 4 أشهر أو 6 ما يرفع كلفة التمويل
>
> ضم الإجراءات يزيد شفافية العقار المرهون أمام المزايد
>
> البنوك تحضّر لطلب تسهيلات إجرائية من الجهات القضائية المعنية

المستندات المطلوبة للبيوع

عند صدور حكم نهائي بالبيوع يتم تقديم جملة من المستندات الثبوتية المطلوبة إلى «البلدية»، لتحديد العقار الصادر به حكم قضائي، وهي كالآتي:

- كتاب من الإدارة القانونية.
- كتاب من إدارة التنفيذ بوزارة العدل بطلب تحديد العقار.
- أصل الصيغة التنفيذية للحكم القضائي.
- الوثيقة الشرعية إن وجدت أو صورة عنها من إدارة التسجيل العقاري والتوثيق (وزارة العدل).
- طلب الرأي التنظيمي للعقار من إدارة التنظيم (ماعدا السكن الخاص).

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	٨	١٥٠٦٥

الوسط

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الكندري يسأل وزراء الداخلية والعدل والمالية والخارجية حول «الصندوق الماليزي»

رياض عواد

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري 4 أسئلة لوزراء الداخلية والعدل والمالية والخارجية.

ونص السؤال إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي على ما يلي:

1 – أعلن وزير الداخلية السابق عن إجراء تحقيق حول ما أثير ونشر من تسريبات تخص التحقيق فيما يسمى بقضية «الصندوق السيادي الماليزي» والذي ظهر فيه مدير جهاز أمن الدولة وهو يتحدث ويلقن المتهم الشيخ صباح جابر المبارك الصباح أقواله قبل بداية التحقيق، لذا يرجى تزويدي بقرار لجنة التحقيق وما توصلت إليه من نتائج، وهل تقدمت وزارة الداخلية ببلاغ بحق مدير الجهاز السابق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من بلاغ الإحالة إلى النيابة العامة مع إخفاء الأسماء.

2– هل أجرت وزارة الداخلية تحقيقا فيما أثير ونشر وتسرب من مشاركة مدير جهاز أمن الدولة السابق مع الشيخ حمد جابر المبارك الصباح لمعلومات تفيد التجسس على مواطنين ونواب؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما نتيجة التحقيق؟ وهل قدمت الوزارة بلاغا إلى النيابة العامة بمواجهتهم؟ مع تزويدي صورة ضوئية من البلاغ مع إخفاء الأسماء.

ونص السؤال إلى وزير العدل نواف الياسين على ما يلي: ما الإجراءات المتخذة والقرارات الصادرة من النيابة العامة بشأن كل من ساهم أو تورط عن عمد أو بسبب

عبدالكريم الكندري

الإهمال أو تستر على المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟

ونص السؤال إلى وزير المالية خليفة حمادة على ما يلي:

1 – هل أجرت وحدة التحريات المالية الكويتية تحقيقا داخليا للوقوف على أسباب التأخر في تقديم البلاغ بحق المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟ وهل ثبت أن هناك تستر أو إهمال أو اشتراك من القياديين أو العاملين بالوحدة مع المتهمين؟ إذا كانت الرجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنتيجة التحقيق.

2 – هل أجرى بنك الكويت المركزي تحقيقا داخليا للوقوف على أسباب التأخر في تقديم البلاغ بحق المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟ وهل ثبت أن هناك تستر أو إهمال أو اشتراك من القياديين أو العاملين بالبنك مع المتهمين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنتيجة التحقيق.

3 – هل تلقى البنك بلاغات من البنك الصناعي التجاري الصيني في دولة الكويت تفيد بوجود عمليات مالية تحمل شبهة غسل أموال؟ إذاكانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بها وما الإجراء الذي اتخذه البنك حيال هذه الملاحظات منذ تلقيها؟

4 – هل راجع البنك إجراءاته حول قضايا غسل الأموال للوقوف على وأسباب ازدياد هذه الجرائم بالكويت وكيفية التصدي لها؟

كما نص السؤال إلى وزير الخارجية الشيخ د. أحمد ناصر المحمد ،على ما يلي:

هل طلبت دولة ماليزيا من تلقاء نفسها أو بناء على عرض من دولة الكويت إجراء مفاوضات أو تسويات أو دفع مبالغ بصفة تعويض لإغلاق أو تسوية أو وقف الملاحقة القانونية على دولة الكويت أو المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بجميع الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، ومن القائم على تلك الإجراءات؟ ومن أمر باتخاذها؟

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	٤	٣٧١٥

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دعا إلى البعد عن المحاصصة في تشكيل الحكومة الجديدة

العرو يقترح إشراك مجلس الأمة في تشكيل المحكمة الدستورية

كشف النائب مبارك العرو أنه تقدم بمقترحين بقانون، الأول خاص بتعديل المادة الثانية من قانون انشاء المحكمة الدستورية، بتفعيل ماجاء بالمذكرة التفسيرية للدستور في شرح المادة 173 التي أجازت إشراك مجلس الأمة في تشكيل هذه المحكمة، التي تعتبر بطبيعتها محكمة ذات اختصاص وصلاحيات محدّدة، وبموجب هذا التعديل التشريعي يفتح مجال إشراك في عضويتها من غير رجال القضاء.

وأكد العرو أن «هذا الاقتراح متبع في العديد من الانظمة القضائية في العديد من الدول، لذلك فإن المشرع أجاز ذلك منذ زمن بعيد، ونرى انه حان الوقت لاشراك مجلس الامة بهذا الجانب، فهناك ملفات عدة وضعناها كمعيار أساسي للتعامل مع الحكومة المقبلة، منها أولويات تشريعية كقانون الانتخابات وجوانب رقابية تتعلق بالمال العام، ناهيك عن ضرورة وضع المصالحة الوطنية على سكة الحل».

وذكر أنّ المقترح الثاني يتعلّق بتعديل قانون إنشاء ديوان المحاسبة، لإعطائه الحق بتقديم بلاغ الى النائب العام مباشرة في حال وجود اي مخالفات مالية تشكل اعتداء على المال العام، مشيراً إلى أن القانون الحالي لم ينص على ذلك صراحة واستكمالا لدوره الرقابي وتسريع وتيرة الحفاظ على المال العام تم هذا التعديل. وأضاف أن «البيان على طاولة الحكومة المقبلة، وننتظر منها خطوات ايجابية بهذا الشأن وأولها التشكيل الوزاري المقبل، واختيار شخصيات قادرة على مواجهة الرأي العام، وإعلان برنامج عمل تكون قادرة على تنفيذه». وختم بالقول «إننا ننتظر حكومة بشخصيات بعيدة عن خارطة المحاصصة وقريبة من معيار الكفاءة والامانة، والبيان هو ليس عبارة عن قائمة محتكرة او مغلقة، بل كل نائب يتفق مع ماجاء به يعتبر نفسه جزءاً من هذا البيان وإن لم يكن موقعاً عليه».

مبارك العرو

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	٥	١٥٠٦٥

الأنباء

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تعديل قانون «المحاسبة» بمنح الحق في إبلاغ النيابة عن التجاوزات

تقدم النائب مبارك العرو باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة. ويقضي الاقتراح بمنح الحق لرئيس الديوان في إبلاغ النيابة العامة عن المخالفات المالية التي تشكل جرائم اعتداء على المال العام من واقع ممارسته دوره الرقابي. وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو الآتي:

مادة أولى

تضاف مادة جديدة برقم (60) مكرر إلى القانون المشار إليه يكون نصها كالتالي:

(يكون للهيئة المشكلة بموجب المادة 60 من هذا القانون إذا ما تبين لها أن المخالفات المالية المرتكبة والمنصوص عليها بالمادة 52 ترتقي لتشكل جريمة اعتداء على المال العام أن تقوم بإخطار رئيس الديوان لتقديم بلاغ إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية حيال تلك الجرائم).

مادة ثانية

يلغى كل حكم يعارض أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

نصت المادة 151 من الدستور الكويتي على أن ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله، ويكون ملحقا بمجلس الأمة، ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريرا سنويا عن أعماله وملاحظاته، ونفاذا لذلك صدر القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته المتعاقبة والتي خلت جميعها من حق الديوان في إبلاغ النيابة العامة عن المخالفات المالية الجسيمة التي تشكل جرائم اعتداء على المال العام وهو الأمر الذي يتعارض ويتناقض مع سلطته الرقابية ويجعله يقف عند حد إعداد الملاحظات والتقارير بتلك المخالفات ما استلزم الأمر التدخل من المشرع واستحداث مادة جديدة برقم 60 مكرر والتي تعطي الحق لرئيس الديوان في إبلاغ النيابة العامة عن المخالفات المالية التي تشكل جرائم اعتداء على المال العام من واقع ممارسته دوره الرقابي، إذ من غير المقبول ومن غير المنطق ألا يمنح هذا الحق في الإبلاغ عن المخالفات والجرائم التي تشكل اعتداء على المال العام بعد كل هذا الجهد المبذول لمراقبة الجهات الحكومية وفق الصلاحيات الممنوحة له بالقانون.

اقتراح بقانون لتحديد مرتبات وبدلات وعلاوات أعضاء الإدارة والمدد البينية اللازمة كحد أدنى للبقاء في الدرجة

5 نواب لمساواة أعضاء إدارة التحقيقات بنظرائهم في النيابة

محمد المطير

د.بدر الداهوم

ثامر الظفيري

اسامة المنور

فارس العتيبي

تقدم النواب فارس العتيبي ود.بدر الداهوم وأسامة المناور ومحمد المطير وثامر السويط باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (53) لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية، ونصت مواده على ما يلي:

(المادة الأولى): يستبدل بنصوص المواد (2 فقرة أولى، 4، 8، 10) من القانون رقم (53) لسنة 2001 المشار إليه النصوص الآتية:

مادة (2) فقرة أولى: يرأس الإدارة العامة للتحقيقات مدير عام يعاونه عدد من النواب ومدعون عامون أوائل ومدعون عامون ورؤساء تحقيق (أ، ب) ومحققون (أ، ب، ج).

المادة (4): يكون تعيين مدير عام التحقيقات ونوابه والمدعين العامين الأوائل بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية، ويكون تعيين باقي أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات بقرار من وزير الداخلية بناء على عرض مدير عام التحقيقات.

مادة (8): تكون ترقية أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات حتى وظيفة – مدعي عام أول – على أساس الأقدمية بمراعاة الكفاءة على النحو المقرر بالمادة (23) من هذا القانون، وتحدد أقدمية أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات بحسب القرار الصادر بتعيينهم في وظائفهم، فإن عين اثنان أو أكثر من أعضاء الإدارة في قرار واحد، كانت الأقدمية بينهم حسب ترتيبهم في هذا القرار.

مادة (10): تحدد بمرسوم مرتبات وبدلات وعلاوات أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات والمدد البينية اللازمة كحد أدنى للبقاء في الدرجة بما يتساوى مع نظرائهم من أعضاء النيابة العامة المطبق في شأنهم أحكام المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 المشار إليه مع مراعاة التدرج الوظيفي وفقا لما جاء بالمادة الثانية من هذا القانون.

(المادة الثانية): تضاف مادة جديدة برقم (24 مكررا) إلى القانون رقم (53) لسنة 2001 المشار إليه نصها الآتي:

يمنح العضو عند استحقاقه المعاش التقاعدي مكافأة خدمة بواقع مجموع راتبه الشامل عن مدة سنتين، ويستحق معاشا تقاعديا بواقع (80٪) من آخر راتب شامل تقاضاه عند انتهاء الخدمة ويذكر في أوراقه الرسمية درجته الوظيفية التي كان يشغلها قبل التقاعد.

على أن يسري نفاذ حكم هذه المادة اعتبارا من 2016/1/1.

(المادة الثالثة): يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون

(المادة الرابعة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

صدر المرسوم رقم (107) لسنة 2020 برد اقتراح بقانون بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية إلى مجلس الأمة وقرر ما يلي:

لما كان أعضاء النيابة العامة يتولون التحقيق وتوجيه الاتهام في الجنايات فإن أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات يتولون التحقيق وتوجيه الاتهام في الجنح، فلا يجوز إذن – دستورية التمييز بينهما في شأن واحد منبعه الوظيفة التي يتولون شؤونها.

وتلبية لهذا التوجه الدستوري جاء هذا الاقتراح ليؤكد قواعد العدالة والمساواة التي أكد عليها الدستور الكويتي.

ولما كانت المادة (10) من القانون رقم (53) لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات قد نصت على أن مرتبات وبدلات وعلاوات أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات تحدد بما يتناسب مع نظرائهم من أعضاء النيابة العامة، فإن هذا الاقتراح قد جاء لتلافي أحد الجوانب السلبية في عمل هذه الإدارة المتمثل في الرسوب الوظيفي في درجة (مدعي عام) الأمر الذي يتطلب تعديل المواد (2 و4 و8) من القانون المشار إليه أعلاه وفقا لما يتناسب مع القانون رقم (69) لسنة 2003 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم القضاء الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 فيما يتعلق بجدول درجات ومرتبات النيابة العامة الذي استحدث درجة (محامي عام أول) في حين لا تقابلها درجة (مدعي عام أول) في جدول ومرتبات الإدارة العامة للتحقيقات، وهو ما يستدعي استحداث الدرجة وبالتالي فقد اقتضى الأمر تعديل نصوص تلك المواد

ومن جانب آخر ونظرا لكون القانون رقم (53) لسنة 2001 المشار إليه يستهدف غاية أساسية بوضع ضمانات لمن يتولى الدعوى العمومية في الجنح سواء أثناء الخدمة أو بعد انتهائها مما جاء في المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي فيما يخص المادة (197) التي تضمن أن القانون يكفل للقائمين بالدعوى العمومية المنوطة بجهات الأمن ما تقتضيه هذه الأمانة الخطيرة من مؤهلات قانونية في القائمين بها، وتنظيم إداري يكفل لهم القدر الضروري من الحيدة والاستقلال، لذلك جاء الاقتراح بإضافة مادة جديدة برقم (24 مكررا) تمنح أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات المستحقين للمعاش التقاعدي مكافأة خدمة تقديرا للدور المهم الذي يقوم به أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات بوصفهم ممثلي المجتمع في الدعوى العمومية، الأمر الذي ينعكس بالتالي على الصالح العام.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	١٢-١٣	١٦٠٦٦

القبس

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

سوّقت عقارات وهمية في تركيا وألمانيا

شركة متهمة بغسل 1.8 مليون دينار

سالم عبد الغفور

في قضية جديدة ضمن سلسلة قضايا غسل الأموال، أصدرت النيابة العامة تقرير الاتهام في بلاغ مُقدم من تكتل متضرري شركات النصب العقاري، ضد إحدى الشركات الكويتية. ووفقاً لتقرير الاتهام، فقد بلغت القيمة الإجمالية لجرائم غسل الأموال التي قامت بها الشركة نحو 1.8 مليون دينار، حازت عليها بإيهام المجني عليهم بمشاريع وحدات سكنية وسياحية مملوكة لها على خلاف الحقيقة.

وأشارت إلى أن المتهم الأول (مقيم) قام بصفته المخول بالإدارة والتوقيع عن الشركة لدى بنكين محليين، باستخدام تلك الأموال في تغذية حساباته الشخصية، وتحويلها من حسابات الشركة إلى الحسابات الشخصية، ومن ثم إلى ألمانيا وتركيا، بغرض التمويه وإخفاء المصدر غير المشروع.

من جانبه، قال المنسق العام لتكتل متضرري شركات النصب العقاري وغسل الأموال حسن البحراني في تصريح لـ **القبس** «أنه تم إيداع المبالغ بحسابات شخصية للمتهمين بعد ايهام المجني عليهم بالمشاريع المرخصة بالمعارض العقارية ما بين عامي 2014 و2019».

وكشف أن المحكمة عقدت أولى جلسات المحاكمة في تلك القضية، ووجهت لمسؤولي الشركة، وهما «مقيم» و«كويتي»، تهمة غسل الأموال والنصب والاحتيال على مبلغ بقيمة إجمالية مليون وثمانمئة وستين الف دينار. وتمت مواجهة المتهمين بالتهم المنسوبة اليهما حسب ما جاء في تقرير الاتهام الصادر من نيابة الأموال، واسندت اليهما تهم حسب المواد 20-19-17-12-5-3-2-1/1، 2 /1 40-28-27-2- من قانون 106/2013، والتي استندت تفاصيلها الى عدد من تقارير جهاز امن الدولة.

وذكر البحراني أن تكتل متضرري شركات النصب العقاري ساهم بشكل كبير في هذه القضية، وذلك بمساعدة المجني عليهم لصياغة وتقديم الشكوى للنيابة ووزارة التجارة لتقوم النيابة باجراء تحرياتها واكتشاف المبالغ المودعة بحسابات المتهمين الشخصية وهي بقيمة 17 مليون ريال قطري و139 الف دينار و615 الف يورو و24 الف دينار بحريني. ونوه إلى أنه بتلك القضية يكون اجمالي عدد الشركات العقارية المحولة لمحكمة الجنايات بغسل الأموال وصل الى سبع قضايا بمبالغ اجمالية تفوق نصف المليار دينار وعدد متضررين رسميا يفوق 10 آلاف مواطن ومقيم. علما بانه ما زالت هناك اكثر من 63 شركة مشكو بحقها من قبل التكتل وجار التحري عنها بنيابة الأموال وقريباً سيتم تحويل ملفاتها الى المحاكمة الجنائية.

> النيابة أصدرت تقرير الاتهام والمحاكمة بدأت.. لكويتي ومقيم
>
> سوّقا مشروعات وهمية وأودعا المبالغ في حساباتهما الخاصة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	١٣	١٦٩٩٨

القبس

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تغليظ عقوبة «السجين النصاب» من 4 إلى 10 سنوات

حكم تاريخي لـ «الاستئناف» بقضايا «غسل الأموال»

■ المهنا لـ **القبس**: الأحكام المشددة رادعة لمن يستمرئ جرائم غسل الأموال

المحرر القضائي

عبدالله المهنا

غلّظت محكمة الاستئناف عقوبة «غسل الأموال»، فقضت بالسجن 10 سنوات بدلاً من 4 بحق «السجين النصاب»، الذي انفردت **القبس** بنشر تفاصيل قضيته في عددها الصادر بتاريخ 23 أغسطس 2019، حيث كان يرتكب جرائمه وهو داخل السجن المركزي، وحقق الملايين بانتحاله صفة شيوخ بارزين من أبناء الأسرة ورجال أعمال، واستطاع أن يستدرج ضحاياه، وبينهم فاشينستات، عبر حجز طائرات خاصة وتقديم هدايا ثمينة لهم. وقضت المحكمة بإلزام المتهم برد 4 ملايين دينار، كما قضت بحبس 7 متهمين آخرين بسنوات متفاوتة؛ لأنهم شركاء معه في الجريمة.

وأكدت «الاستئناف» أن الجرائم التي ارتكبها المتهم كانت عبارة عن غسل الأموال والاستيلاء على الأموال والمنقولات والتزوير في محرر عرفي، كما أكدت اطمئنانها لصحة الحكم المطعون فيه والواقعة المستقرة في يقين المحكمة من أن المتهم كان يدير عملياته من داخل الزنزانة، وبمساعدة آخرين يقومون بتنفيذ مهامه وتوصيل الهدايا الثمينة إلى زبائنه الذين يختارهم بعناية ودقة بعد انتحاله لشخصيات عدة.

وقال المحامي عبدالله المهنا لـ **القبس** إن هذا الحكم المشدد الذي أصدرته المحكمة يعتبر رادعاً لجميع المتهمين في قضايا غسل الأموال في المستقبل، فنحن نشيد بالعقوبات المشددة، حتى لا يستمرئ البعض ويستسهل مثل هذه الجرائم الخطرة.

سجين ينتحل صفة شيخ للنصب والاحتيال.. ويزور باسم الديوان الأميري

خرق خطير في السجن المركزي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	٤	١٦٩٩٨

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الإنتربول يصدر «3 نشرات حمراء» في قضية انفجار بيروت

بيروت – الوكالات: تسلم القضاء اللبناني من الشرطة الدولية «الانتربول» نسخة من النشرة الحمراء بشأن صاحب وقبطان سفينة نترات الأمونيوم التي انفجرت في مرفأ بيروت بتاريخ 4 أغسطس 2020.

وقالت الوكالة الوطنية للانباء ان «الانتربول» أصدر النشرة الحمراء لصاحب وقبطان سفينة «روسوس» التي نقلت شحنة نترات الأمونيوم الى مرفأ بيروت، ولتاجر النترات (برتغالي الجنسية) الذي كشف عليها في العنبر رقم 12 عام 2014. وأضافت أن طلب التسليم جاء بناء على طلب المحامي العام التمييزي القاضي غسان الخوري الذي حصل على نسخة من النشرة. ورفض لبنان اجراء تحقيق دولي في الانفجار الا أن فريق محققين فرنسيين ومن مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي شارك فيه. وتبين بعد الانفجار أن الأجهزة الأمنية ومسؤولين سابقين وحاليين من الجمارك وادارة المرفأ والحكومة كانوا على علم بمخاطر تخزين كميات هائلة من نترات الأمونيوم في المرفأ. وتسبب انفجار المرفأ بمقتل نحو 200 شخص وأكثر من 6 آلاف جريح، فضلا عن أضرار مادية هائلة في الأبنية السكنية والمؤسسات التجارية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	١٦	٤٦٣٢

الكويتية
صوت الكويت

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إعدام أول امرأة منذ 70 عاماً في أميركا

قالت وسائل إعلام إن الحكومة الأميركية أعدمت صباح أمس، ليزا مونتغمري المدانة بالقتل، وهي المرأة الوحيدة التي كانت تنتظر تنفيذ حكم بإعدامها أصدرته محكمة اتحادية، بعد أن أزاحت المحكمة العليا آخر عقبة أمام التنفيذ.

ويمثل إعدام مونتغمري، أول إعدام لسجينة منذ عام 1953 في الولايات المتحدة.

ووصفت كيلي هنري محامية مونتغمري الاعدام في تصريحات حادة بـ «استعمال وحشي وغير قانوني وغير ضروري لسلطة استبدادية».

وأضافت هنري في بيان «لا أحد يمكن أن يجادل بصدق في الاعتلال العقلي الشديد للسيدة مونتغمري .. فقد شخص مرضها وتلقت العلاج لأول مرة على أيدي أطباء مكتب السجون».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٤-١-٢٠٢١	٧	٢٥٨٢

وفيـــات

الوفيات

- هاشم عبدالوهاب سيد هاشم الغربللي، 75 عاماً، (شيع)، تلفون: 99656333
- طيبة سليمان أحمد الفهد، أرملة/ عبدالرزاق عبداللطيف الجسار، 75 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99000349، 99074151
- ضياء عبدالرحمن أحمد البدر، 59 عاماً، (شيعت)، تلفون: 97569966، 99677991
- ماجد عبدالله فريح العنزي، 51 عاماً، (شيع)، تلفون: 99622905
- عبدالله أحمد عبدالله المسلم، 93 عاماً، (شيع)، تلفون: 90017080، 94008468
- حسين علي عبدالحسين بوعباس، 62 عاماً، (شيع)، تلفون: 99995019، 66569144

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»